الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

المهام والاختصاصات...

الصلاحيات والأهداف...

طبقاً للقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد.

أسباب ومبررات تشكيل الهيئة:

جاء تشكيل الهيئة كأحد استحقاقات تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وعلى نحو خاص ما ورد في المادة (٦) منها **((تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الإساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد))**.

قانون مكافحة الفساد رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٦م:

أهداف القانون:

وفقاً للمادة (٣) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد حدد المشرع للهيئة عدداً من الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها، نورد منها:

- منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته.
- إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.
- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

مهام واختصاصات الهيئة:

وفقاً للمادة رقم (٨) من القانون تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:

- إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.
- تلقي التقارير والبلاغات والشكاوي بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة.
- تلقي إقرارات الذمة المالية.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

تشكيل الهيئة:

وفقاً للمادة (٩) من قانون مكافحة الفساد رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م تتشكل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وفقاً للإجراءات التالية:

١. يقدم مجلس الشورى إلى مجلس النواب قائمة مرشحين تتضمن ثلاثين شخصاً مما تتوفر فيهم الشروط الواردة في الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة.
٢. يزكي مجلس النواب عن طريق الاقتراع السري لعضوية الهيئة من بين قائمة المرشحين.
٣. ترفع هيئة رئاسة مجلس النواب إلى رئيس الجمهورية أسماء الفائزين بأغلبية الأصوات ليصدر قراراً بتعيينهم.
٤. في حال خلو مكان أي عضو من أعضاء الهيئة يصدر رئيس الجمهورية قرارً بتعيين مرشح لبقية المدة.
٥. يمنح عضو الهيئة درجة وزير.
٦. يقدم أعضاء الهيئة إقرارهم بالذمة المالية إلى هيئة رئاسة مجلس النواب.

استقلالية الهيئة:

- تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ولها استقلال مالي وإداري ،وحسب المادة (١٥) من القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد تؤدي الهيئة مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون.

- للهيئة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة يقترحها رئيس الهيئة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للموازنة العامة للدولة.

استقلالية الهيئة (تابع):

- وفقاً للمادة (١٢/د) من قانون مكافحة الفساد يمارس رئيس الهيئة فيما يخص شؤون موظفي الهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء.

- كما تمنح المادة (١٩) رئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية المنصوص عليها في التشريعات النافذة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم أعمالها وشئون موظفيها.

تعريف الفساد:

- عرف القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م الفساد بأنه:

((استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواءً كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة)).

جرائم الفساد:

أفرد القانون فصلاً خاصاً بجرائم الفساد وفقاً لما تنص عليه المادة (٣٠) من القانون نورد منها:

- **الجرائم الماسة بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.**
- **الجرائم المخلة بسير العدالة.**
- **اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.**

تدابير مكافحة الفساد:

- تدابير تشريعية (تطوير التشريعات والنظم).
  - ✓ تقييم و اقتراح تطوير التشريعات.
  - ✓ تقييم و اقتراح وتطوير نظم التوظيف.
  - ✓ تقييم و اقتراح النظم المالية.
  - ✓ تقييم و اقتراح تطوير النظم المتعلقة بالقطاع الخاص.

مشاركة المجتمع (التثقيف والإعلام التوعوي):

ويتمثل ذلك في الآتي:

- كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

- تباشر الهيئة من تلقاء نفسها التحري والتحقق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة.

مشاركة المجتمع (تابع):

- كما تعمل الهيئة على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطر الفساد.
- تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك.

مشاركة المجتمع (تابع)

- تسعى الهيئة بشكل خاص إلى توجيه خطاب إعلامي وتثقيفي على صعيد الإدارة العامة والمجتمع وفئاته ومنظماته المختلفة كمهمة أساسية للوقاية من الفساد ويشمل هذا النشاط على:
  - وضع وتنفيذ برامج خاصة بالتعريف بالهيئة ومهامها وصلاحياتها وكيفية التواصل معها والقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد.

مشاركة المجتمع (تابع)

- تم التوقيع على مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات والمؤسسات والمعاهد لغرض إدماج مفاهيم مكافحة الفساد في المقررات الدراسية للتعليم العام والجامعي.

- تحفيز الدارسين على تقديم رسائلهم العلمية وأطروحاتهم في مجال مكافحة الفساد.

التعاون الدولي:

- طبقاً للقانون تتولى الهيئة ((تمثيل الجمهورية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد)).

- (يطبق بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها).

- أعطى القانون الحق لكل دولة طرف في الاتفاقية في رفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية.

أحكام عامة بالضبط والتحقيق والمحاكمة:

- تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين النافذة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- تتولى الهيئة متابعة سير القضايا المحالة منها إلى النيابة لمعرفة ما آلت إليها.

أحكام عامة بالضبط والتحقيق والمحاكمة:

للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة.

البلاغات والشكاوى:

عند تقديم بلاغ أو شكوى للهيئة يجب أن يتضمن توضيحاً كافياً لواقعة الفساد المبلغ عنها وزمان ومكان وقوعها والمصدر أو الكيفية المناسبة التي جعلته يعلم أو يقف على الواقعة المبلغ عنها وأسماء الأشخاص المتورطين فيها وصفاتهم، وأي معلومات أو استشهادات أخرى تؤيد الواقعة.

التحري:

تباشر الهيئة بواسطة جهازها المختص عملية التحري بالوسائل الآتية:

- التخاطب وطلب المعلومات والتقارير من الجهات المعنية بموضوع التحري.
- الإطلاع على الملفات والعقود والوثائق ذات الصلة والتدقيق في المستندات والأدلة المرفقة بالبلاغات والشكاوى المقدمة للهيئة.

التحري:

- مراجعة تقارير الأجهزة الرقابية وتقارير مراجعي الحسابات القانونيين.

- مخاطبة البنوك للحصول على المعلومات المتصلة بموضوع التحري وصور من المستندات.

التحقيق:

أحكام التحقيق:-

- إذا أسفرت عملية التحري وجمع الاستدلالات عن وجود جريمة من جرائم الفساد تباشر الهيئة إجراءات التحقيق بشأنها.
- يكون للهيئة السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً لسلطات التحقيق وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية.
- تستعين الهيئة في تنفيذ سلطاتها في مجال التحقيق بأعضاء من النيابة العامة يجري انتدابهم للعمل في الهيئة.

حماية المصادروالشهود والخبراء (تابع):

- توفر الهيئة الحماية اللازمة للشهود والخبراء ولمقدمي البلاغات والشكاوى والمصادر الخاصة.
- تكفل الهيئة عند الاقتضاء توفير حماية فعالة للشهود الذين يدلون بشهادات أو إفادات تتصل بأفعال مجرمة وسائر الأشخاص وثيقي الصلة بهم وتشمل إجراءات الحماية تغيير أماكن إقامتهم وعدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم.
- يجوز عند الاقتضاء لأغراض سلامة الشهود والخبراء الإدلاء بأقوالهم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل وصلات الفيديو وغيرها من الوسائل والتطبيقات التي تكفل سلامتهم.

أحكام ختامية:

- بموجب القانون للهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة.

- وعلى كافة أجهزة الدولة التعاون فيما بينها لكشف جرائم الفساد والإبلاغ عنها إلى الهيئة أو سلطات الضبط والتحقيق.

ولكم جزيل الشكر